الفصل الخامس

المجرورات

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : الإضافة .

ويشتمل على أربعة مسائل :

المسألة الأولى: العلة فى كون الحروف جارة.

المسألة الثانية : عامل الجر فى المضاف إليه .

المسألة الثالثة : تجريد المضاف من (أل) .

المسألة الرابعة : الفصل بين المضافين.

المبحث الثانى : الظرف .

ويشتمل على مسألتين :

المسألة الأولى: الظرف وسط متعلق الظرف ومتعلقه.

المسألة الثانية : وقوع الظرف مرفوعًا.

المبحث الأول

الإضافة

المسألة الأولى : العلة فى كون الحروف جارة :

لابد للحكم النحوى من علة تدعو إليه وسبب يبيح للنحوى الالتجاء إليه لعلة لها صلة وثيقة بالنحو .

وقد كان الخليل بن أحمد الفراهيدى من أوائل النحاة الذين عنوا فى استنباط القواعد والأحكام بالعلل التى تصور دقته فى فقه الأسرار اللغوية وفى ذلك يقول الزبيدى : « إنه استنبط من العلل النحوية ولم يسبقه إلى مثله سابق ، وقد بدأ الاهتمام بدراسة العلل النحوية منذ مطلع القرن الرابع الهجرى حيث ألف الزجاجى كتابه «الإيضاح فى علل النحو» وأعقبه ابن جنى حيث خصص فصولاً من كتابه «الخصائص» للحديث عن العلة النحوية ، ثم جاء أبو البركات الأنبارى فألف كتابه «أسرار العربية» ثم ألف أبو البقاء العكبرى «اللباب فى علل الإعراب والبناء» ، والعلة النحوية عند النحويين ضربان ذكرهما السخاوى فى مقدمته لشرح المفصل سبق الحديث عنه . الأولى ضرب منها هو المؤدى إلى كلام العرب كقولنا : « كل فاعل له فعل » ، و« كل مفعول منصوب » .

وضرب ثان : يسمى علة العلة . مثل أن يقال : لم صار الفاعل مرفوعًا والمفعول منصوبًا [(١)] .

حروف الجر هى من وإلى وفى ورب والباء واللام ، وتسمى عند الكوفيين حروف الإضافة؛ لأنها تضيف إلى الفعل الاسم ، أى تربط بينهما ، وتسمى أيضًا

---

(١) ينظر : المفضل للسخاوى صـ٤٠ ، الإقتراح صـ١١٨ .

حروف الصفات لأنها تحدث صفة فى الاسم من الظرفية وغيرها [١] .

والجر علم الإضافة؛ لأن المضاف إليه متوسط بين الفاعل والمفعول وليس بواحد منهما ، فجعلت بحركتهما . وأيضا فإن المفعول كثير والفاعل قليل ، فأخذ الكثيرُ النصب؛ لأنه ثقيل ، ومن ثم اختص المفعول بالنصب . واخصت الفاعلية بالرفع من أجل خفتها بالقلة . وبقيت الإضافة . ولا بد لها من حركة ولم يبق إلا الجر [٢] .

وقد اختلف النحويون فى العلة التى من أجلها صارت هذه الحروف جارة . ويرى السخاوى [٣] ~ أنه لما كان الرفع للفاعلية وشبهه والنصب للمفعوليه وشبهه وكان المضاف يكون فاعلا فى المعنى ، ومفعولاً فى المعنى . فالفاعل فى المعنى أعجبنى قيام زيد . والمفعول فى المعنى : أعجبنى ضرب زيد ، أُعطى حركة بين تينك الحركتين متوسطة بين ثقل الواو وخفة الألف ، وإضافة الشىءِ إلى الشىء إمالته إليه قال امرئ القيس :

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كلّ جديد مشطب [٤]

قال السخاوى : « فلا يكون الاسم مجرورًا إلا بالإضافة . فإذا قلت : مررت بزيد ، أضفت بالباء مرورك إلى زيد ، فالباء حرف إضافة ، وإذا قلت : عجبت من بكر ، أضفت عجبك إلى بكر بـ (مِنْ) وإذا قلت : غلام زيد أضفت أحد الاسمين إلى الآخر ، والمعنى : غلامُ لزيد . فالإضافة إضافة اسم إلى اسم أيضًا ... » [٥] .

---

(١) راجع : أصول النحو لابن السراج ١/ ٥٥ ، ابن يعيش ١/ ١١٧ ، التصريح ٢/ ٢ .

(٢،٣) راجع : المفضل للسخاوى ٢/ ٨٣٠ باختصار .

(٤) البيت من الطويل ،وهو لأمرئ القيس فى ديوانه صـ٥٣ ، جمهرة اللغة صـ٩٠٩ ،خزانة الأدب ٧/ ٤١٨ ، شرح شذور الذهب صـ٤٢٠ ، لسان العرب (ضيف) ٩/ ٢١٠ .

(٥) المفضل ٢/ ٨٣١ .

وأرى أن السخاوى تأثر بمذهب الكوفيين فى تسميتهم الجر بالإضافة أو حرف الصفات وظل يعلل لهذه التسمية كما تأثر بأبى على الفارسى [١] والوراق [٢] وابن جنى [٣] والمجاشعى [٤] وغيرهم حين عللوا الجر مختصا بهذه الحروف .

قال ابن جنى : « إن هذه الحروف ، إنما جّرت ؛ لأن الأفعال التى قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التى بعدها فاحتاجت هذه الأفعال إلى هذه الحروف لتوصلها إلى الأسماء جُعِلَتْ جارة فأعملت وهى فى الأسماء ، ولم يفض إلى الأسماء النصب الذى يأتى من الأفعال لأنهم أرادوا أن يجعلوا فرقا بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره . ليميزوا السبب الأقوى من الأضعف ، وجعلت هذه الحروف جارّة ليخالف ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوى فلما هجروا لفظ النصب لم يبق إلا الرفع والجر . فأما الرفع فقد استولى عليه الفاعل لخفته ، وأما النصب فاستولى عليه المفعول لثقله وكثرته فعدلوا إلى الجر ضرورة ، ولشىءٍ آخر ، وهو : أن الفتحة من الألف والكسرة من الياء ، والياء أقرب إلى الألف من الواو ، فلما منعت الأسماء بعد هذه الحروف النصب ، كان الجر أقرب إليها من الرفع . هذا هو العلة فى كون هذه الحروف جارة » [٥] .

---

(١) سر الصناعة ١/ ١٤٠ .

(٢) هو : أبو الحسن محمد بن عبدالله المعروف بالوراق ، ت . ٣٨١هـ ، من شيوخه : ابن جنى ٢٩٢هـ ، ومن مؤلفاته : العلل فى النحو ، منهاج الفكر فى الخيل ، وله شرح كتاب سيبويه ، شرح مختصر الجرمى . راجع : البلغة صـ٢٠٠ .

(٣) سر الصناعة ١/ ١٤٠ .

(٤) هو : المجاشعى ، أبو الحسن ، على بن فضال بن على بن غالب ، ت . ٤٧٩هـ ، إمام النحو ، طوف الدنيا ، واتصل بنظام الملك ، وصنف شرح عيون الإعراب ، وله نظم جيد . بغية الوعاة ٢/ ١٨٣ ، سير أعلام النبلاء ١٨/ ٥٢٨ ، مرآة الجنان ٣/ ١٣٢ .

(٥) سر الصناعة ١/ ١٤٠ .

ويوضح الوراق العلة فى ذلك فيقول : « فإن قال قائل : لم صارت هذه (اللام) و(مِنْ) وسائر ما يجر من الحروف يعمل الجر دون النصب والرفع .

فالجواب فى ذلك أن حروف الجر تكون موصلة للأفعال إلى ما بعدها ، فتدخل مرة على الفاعل ومرة على المفعول به ، كقولك فى الفاعل : ما جاءنى من أحد ، والأصل : ما جاءنى أحد ، وتدخل على المفعول كقولك : ما رأيت من أحد ، ومعناه ما رأيت أحدًا ، فلما كانت هذه الحروف تدخل على الفاعل والمفعول جعل حركتها بين حركة الفاعل والمفعول متوسطا ، وهو الكسر لأنه وسط اللسان ، والضم من الشفة ، والفتح من أقصى الحلق ، فلهذا خص الجر» [(١)] .

ويبين المجاشعى أنها عملت الجر ؛ لأنها اختصت بالأسماء .

وكل حرف اخْتُصَّ يقبل فإنه يعمل فيه فإن لم يختص يقبل دون قبيل ، فإنه لا يعمل شيئًا ، نحو : هل وبل . والواو والفاء أما حروف الجر فعملت الجر ؛ لأنها لما اختصت بالأسماء عملت الإعراب الذى لا يكون إلا فى الأسماء وهو الجر .

ثانيًا : أنها لما كانت تخل على المرفوع والمنصوب فى نحو : قولك ما جاء فى من أحدٍ ، وما رأيت من أحدٍ اختير لها حركة متوسطة بين حركة المنصوب والمرفوع وتلك الحركة الكسرة؛ لأنها من الياء والياء من وسط الحنك وما بين من وسط اللسان والضمة من الشفتين لأنها من الواو ، والفتحة من الحلق

لأنها من الألف ، فصارت الكسرة متوسطة بينهما .

ثالثًا : أنهم أرادوا أن يفرقوا بين حركة ما يصل إليه الفعلُ بنفسه ، وحركة ما يصل إليه بوسطة والفعل الواصل بنفسه أسبق . فسبق إلى الفتحة وبقيت الكسرة للواصل بواسطةٍ . فأما الفتحة فاستولى عليها الفاعل وما أشبهه [(٢)] .

---

(١) العلل فى النحو : صـ٣٨١ .

(٢) شرح عيون الإعراب للمجاشعى صـ١٧٨ .

المسألة الثانية : عامل الجر فى المضاف إليه :

اتفق النحاة على أن المضاف إليه يجب فيه الجر دائمًا ولكنهم اختلفوا فى عامل الحرفية [١] على أربعة مذاهب :

المذهب الأول :

مذهب سيبويه فذهب [٢] إلى أنَّ المضاف هو عامل الجر فى المضاف إليه وتبعه جمهور النحويين . واستدلوا

أولاً : بأن اتصال الضمير بالمضاف وقد يكون المضاف إليه ضميرًا نحو : « درهمك ، وكتابى ، ودیناره » . وقد علم أن الضمير لا يتصل إلا بالعامل فيه [٣] .

ثانيًا : أن حرف الجر شريعة منسوخة ، والمضاف مفيد معناه . ولو كان مقدرًا لكان «غلام زيد» نكرة ، كـ«غلام لزيد» فمعنى كون الثانى مضافًا إليه حاصل بواسطة الأول فهو الجار بنفسه [٤] .

ثالثًا : أنه يقتضى المضاف إليه ، ويطلبه كطلب العامل معموله مع تضمنه معنى الحرف الجار [٥] .

قال سيبويه : والجر إنما يكون فى كل اسم مضاف إليه ، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء : بشيءٍ ليس باسم ولا ظرف ، وبشيءٍ يكون ظرفًا ، وباسم لا يكون ظرفًا ، فأما الذى ليس باسم ولا بظرف فقولك : مررت بعبد الله ، وأما

---

(١) الارتشاف ٤/ ١٧٩٩ ، المساعد ٢/ ٣٢٩ .

(٢) الكتاب ١/ ٤١٩ .

(٣) المساعد ٢/ ٣٢٩ ، الهمع ٢/ ٥٠١٤ ، حاشية الخضرى ٢/ ٤ .

(٤) ينظر : شرح الرضى ١/ ٦٠ .

(٥) حاشية الخضرى ٢/ ٤ .

الحروف التى تكون ظرفًا فنحو : خلف ، وإمام ، وقدام ، ووراء ، وإما الأسماء ، فنحو : مثل وغيره وكل وبعض ... » [١] .

رابعًا : إن المضاف نائب مناب حرف الجر المحذوف .

المذهب الثانى :

مذهب ابن الباذش [٢] ، وتبعه الزمخشرى [٣] ، وابن يعيش [٤] ونسبه السيوطى فى الهمع [٥] إلى الزجاج وابن الحاجب ، وهؤلاء يرون أن عامل الجر فى المضاف إليه حرف جر مقدر [٦] .

قال الزمخشرى : « لا يكون الاسم مجرورًا إلا بالإضافة وهى المقتضية للجر ، كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب ، والعامل هنا غير المقتضى ، كما كان ثَمَّ وهو حرف الجر أو معناه فى نحو قولك : مررت بزيد ، وزيد فى الدار ، وغلامُ زيد ، وخاتمُ فضةٍ » [٧] .

واستدلوا أيضًا بما يأتى :

الأول : أن العامل هنا حرف الجر المقدر والتأثير له ، وتقديره غلامُ لزيد ، وخاتمُ من فضة ، ولا ينفك كل إضافة من تقدير أحد هذين الحرفين ، ولولا تقدير وجود

---

(١) الكتاب ١/ ٤٢٠، ٤١٩ .

(٢) رأيه فى شرح التصريح ١/ ٦٧٤ ، عدة السالك ٣/ ٧٦ .

(٣) ينظر : المفصل للزمخشرى صـ٨٢ ، شرح الجمل ٢/ ١٧١ ، شرح الرضى ١/ ٥٩ ، ٢/ ٢٣٥ ، البسيط ٢/ ٨٨٦ ، ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٩٩ .

(٤) شرح المفصل ١/ ٤٨٦ .

(٥) الهمع ٢/ ٥٠١ .

(٦) ينظر : شرح المفضل لابن يعيش ١/ ٤٨٦ ، شرح الجمل ٢/ ١٧١ ، شرح الرضى ١/ ٥٩ ، ٢/ ٢٣٥ ، البسيط ٢/ ٨٨٦ ، الارتشاف ٤/ ١٧٩٩ .

(٧) المفصّل للزمخشرى صـ٨٢ .

الحرف المذكور لما ساغ ، ألا ترى أن كل واحدٍ من المضاف إليه اسم ليس له أن يعمل فى الآخر؛ لأنه ليس عمله فى أحدهما بأولى من العكس ، وإنما الخفض فى المضاف إليه بالحرف المقدر الذى هو (اللام) أو (من) وحسن حذفه لنيابته المضاف إليه عنه وصيرورته عوضا عنه فى اللفظ ، وليس بمنزلته فى العمل [١] .

ثانيًا : أن معنى الحرف فى الأصل هو الموقع المقدم للإضافة بين الفعل والمضاف إليه؛ إذ أصل «غلام زيد» غلام لزيد فمعنى الإضافة قائم بالمضاف لأجل الحرف ، ولا ينكر هاهنا عمل حرف الجر مقدرًا . وإن ضعف مثله فى نحو «خير» فى قوله رؤبة؛ ذلك لقوة الدال عليه بالمضاف ، الذى هو مختص بالمضاف إليه أو متبّين به [٢] .

ويعترض على هذا :

أ ـ بأنك إذا قلت : « غلامُ زيد » فالغلام معرفة ، وإذا قلت : غلام لزيد فالكلام نكرة ، فكيف يكون «غلام زيد» بحرف ، لو ظهر ذلك الحرف لأخل المعنى ! [٣] .

ب ـ أنا لا نجد لهذا الحرف الذى سنقدره متعلقًا يتعلق به [٤] .

جـ ـ ولأن ذلك يؤدى إلى حذف حرف الجر وإبقاء عمله ، وذلك لا يجوز إلا فى ضرورة أو نادر كلامه [٥] .

المذهب الثالث :

مذهب السيهلى وأبى حيان [٦] ونسبه السيوطى إلى الأخفش [٧] يرون أن

---

(١) شرح ابن يعيش ١/ ٤٨٦ .

(٢) شرح الرضى ١/ ٦٠، ٩٥ .

(٣) البسيط ٢/ ٨٨٦ .

(٤) عدة السالك ٣/ ٧٦ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧١ .

(٦) ينظر : النكت الحسان صـ١١٧ ، شرح التصريح ١/ ٦٧٤ ، السالك ٣/ ٧٦ .

(٧) الهمع ٢/ ٥٠١ .

عامل الجر فى المضاف إليه هو الإضافة .

ويرده : أنه إذا أراد بالإضافة كون الاسم مضافًا إليه ، فهذا هو المعنى المقتضى ، والعامل : ما به يتقوم المعنى المتقضى .

وإن أراد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف إليه ، فينبغى أن يكون العامل الفعل والمفعول أيضًا النسبة التى بينها وبين الفعل .

المذهب الرابع :

مذهب الزجاج [(١)] ويرى أن عامل الجر فى المضاف إليه هو ما تضمنته الإضافة من معنى اللام ، وأرى أن ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه بأن عامل الجر فى المضاف إليه هو المضاف أولى بالقبول؛ لأن السخاوى ~ جعل المضاف إليه بمنزلة الخبر فى المبتدأ . وبمنزلة الفعل من الفاعل [(٢)] .

إلا أن الفعل هو الذى رفع الفاعل وأن المبتدأ هو الذى رفع الخبر وهما اسمان وإنما عمل المبتدأ فى الخبر لطلبه إياه فكذلك المضاف خفض المضاف إليه لأنه يطلبه [(٣)] .

المسألة الثالثة : تجريد المضاف من (أل) :

اختلف كلمة النحويين فى إلحاق الألف واللام بالمضاف ، فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، واستدلوا على ذلك بقولهم خمسة الأشبار . ومنع ذلك البصريون [(٤)] .

مذهب المجيزين :

ذهب الكسائى وعامة الكوفيين إلى جواز الحاق (أل) بالمضاف فأَجازوا أن يقال : الثلاثة الأثواب ، وخمسة الأشبار ، وقد حكى الجرمى عن أبى زيد أن قوما من

---

(١) ينظر : رأيه فى الارتشاف ٤/ ١٧٩٩ ، الأشمونى ٢/ ٣٥٧ ، شرح التصريح ١/ ٦٧٤ .

(٢) ينظر : المفصل للسخاوى .

(٣) البسيط ٢/ ٨٨٦ ، ، المساعد صـ٢٦٠ .

(٤) ينظر : المفضل السخاوى ٢/ ٨٤٢ ، ٨٤١ .

العرب تقوله [١] ، وحجتهم قول الشاعر :

مـــا زال مـــذ عقـــدت يـــداه إزاره فـــسما فـــأدرك خمـــسة الأشـــبار [٢]

وقول الآخر :

وصـــدرًا وهـــل يرجـــع التـــسليم أو يكـــشف ثلاث الأثَافى والرسول البلاقع [٣]

ووافقهم على ذلك بعض النحويين كالخوارزمى : وقال فى التخمير : وأنا لا أستعبد ما عليه الكوفيون ... والذى ذكره البصريون قياس ، ومذهب الكوفيين استحسان والطبع ينزع إليه ، فوجب أن يُجوّز » [٤] .

مذهب المانعين :

وهم البصريون ، وحجتهم القياس ، وما ورد فمن غير الفصيح ، وما استدل به الكوفيون رده الرضى وابن الزملكانى [٥] وابن الحاجب من وجهين :

---

(١) الرضى على الرضى ٢/ ٢١٦ ، التخمير ٢/ ١٤٢ ، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٠٣ ، الإنصاف ٢/ ٤٣٧ .

(٢) من الكامل للفرزدق فى ديوانه ١/ ٣٠٥ ، البيت فيه شاهدان :

الأول : فى «مذ» حيث جاءت الجملة الفعلية بعدها .

الثانى : قوله خمسة الأشبار ، استدل به من أجاز دخول (أل) على المضاف إليه وخصه بعضهم بالأعداد فقط . راجع ذلك : المقتضب ٢/ ١٧٦ ، الجمل للزجاجى صـ٤٢ ، شرح شواهده لابن سيده صـ٢٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس صـ ، والتصريح ٢/ ٢١ ، العينى ٣/ ٣٢١ ، الخزانة ١/ ٢١٢ ، التخمير ٢/ ١٤٣ ، الإيضاح ١/ ٤٠٣ ، الإنصاف ٢/ ٤٣٧ ، البسيط ٢/ ٩٩٩ .

(٣) لذى الرُّمة فى ديوانه ٢/ ١٢٧٤ ، الشاهد فيه : ثلاث الأثافى والقول فيه كالقول فى سابقه . راجع : شرح ابن يعيش ٢/ ١٢٢ ، المقتضب ٢/ ١٧٦- ٤/ ١٤٤ ، الجمل للزجاجى صـ١٤١ ، وشرحها لابن السيد البطليوسى صـ١٧ ، التخمير ٢/ ٨ ، الرضى ١/ ٤٠٣ ، الإنصاف ٢/ ٤٣٧ .

(٤) التخمير شرح المفصل ٢/ ٨، ٩.

(٥) هو : ابن الزملكانى عبدالواحد بن عبدالكريم كمال الدين ، أبو المكارم ، ت . ٦٥١هـ ، قال السبكى : « كان فاضلاً خبيرًا بالمعانى والبيان والأدب" ، من كتبه : شرح المفصل للزمخشرى فى=

أحدهما : مخالفة القياس ، وهو أنه مفض إلى تحصيل الحاصل .

الثانى : أنه خارج عن استعمال الفصحاء ووجهه مع شذوذه أنه لذاتٍ واحدةٍ فى المعنى ، والأول جيء به لغرض العدد . فلما فهموا اتحاد الذات عرفوا الأول . لأنه محل التعريف ، ولم يخل الثانى من التعريف ، لأنه المقصود بالذات على الحقيقة [(١)] وأشار غيرهم إلى أنه لا فائدة فى الألف واللام . قال ابن الحاجب فى شرح المفصل : « والإضافة المعنوية فائدتها نسبة خصوصية بين الأول والثانى راجعة إلى عهد بينك وبين مخاطبك فيه ، وهذا المعنى يفيد الألف واللام ، فالجمع بينهما لا حاجة إليه ولا يجوز تعريفه وإضافته إلى نكرةٍ من طريق أَولى ، وما يقبله الكوفيون هو منقول عن بعض العرب وليسوا بفصحاء » [(٢)] .

وأرى أنه لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذى إضافته محضة ، فلا تقول هذا الغلامُ رجلٍ ؛ لأن الإضافة منافية للألف واللام ، فلا يجمع بينهما لئلا يلزم اجتماع معرفين على شيءٍ واحدٍ ، وما أجازه الكوفيون فى الإضافة المحضة من دخول «أل» على المضاف فيجوز : بشرط أن يكون اسم عدد المضاف إلى معدود فيه «أل» ، نحو : قرأت الثلاثة الكتب فى الخمسة الأيام وحجتهم السماع ولا مانع من الأخذ بقولهم وهو ما عليه المحققون وحذاق النحويين .

قال ابن مالك :

ووصل (أل) بذا المضاف مغتفر ... إن وصلت بالثانى كـ (الجعد

أو بالذى له أضيف الثانى ... كـ زيد الضارب رأس الجانى [(٣)]

= النحو . بغية الوعاة ٢/ ١١٩ ، مرآة الجنان ٤/ ١٢٧ .

(١) الرضى على الكافية ٢/ ٢١٦ تحقيق / يوسف عمر ، البسيط ٢/ ٩٩٩ ، هامش التخمير ٢/ ٩٨ .

(٢) راجع : الإيضاح ١/ ٤٠٣ ، الإنصاف ٢/ ٤٣٧ ، المقتصد للجرجانى ٢/ ٨٨٣ ، المقرب لابن عصفور صـ٣٣٠ ، تحقيق / أحمد عبدالستار ، وعبدالله الجبورى – بغداد .

(٣) ألفية ابن مالك صـ٢٦ .

فكان القياس يقتضى ألَّا تدخل الألف واللام على المضاف لما تقدم من أنهما متعاقبان . ولكن لما كانت الإضافة فيه على نيه الانفصال ـ اغتفر ذلك بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه كالجعد الشعر والضارب الرجل ، أو على من أضيف إليه المضاف إليه ، كزيد الضاربُ رأس الجانى .

فإن لم تدخل «أل» على المضاف إليه ، ولا على ما أضيف إليه المضاف إليه امتنعت المسألة ، فلا تقول : هذا الضارب رجل ، ولا هذا الضارب زيد ، ولا هذا الضارب رأس جانٍ ، وأجاز الفراء إضافة الوصف المحلى ، إلى المعارف كلها حملا لها على العرف بـ«أل» . كالضارب محمد ، والضارب هذا ، والضاربة ، وكذا الإعداد كالثلاثة الأثواب . يجوز فى الثلاثة نصبها أو جرها .

ويتعين فى الضارب رجل النصب لا متناع إضافة المعرفة للنكرة وإذا أضيف الوصف إلى الضمير نحو : الضاربك ، وضاربك ـ جاز كون الضمير فى محل جر أو فى محل نصب على المفعولية [1] .

المسألة الرابعة : الفصل بين المضافين :

المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، وقد اختلف العلماء فى جواز الفصل بينهما :

أولاً : مذهب المانعين :

وهو مذهب سيبويه ومن وافقه من البصريين [2] أنه لا يجوز الفصل بين المضاف

---

(١) التوضيح والتكميل شرح ابن عقيل ٢/ ٦-٨ ، الكافية الشافية ٢/ ٩١٥، ٩١٤ ، شرح التسهيل ٣/ ٢٢٥ ، وينظر : المفضل للسخاوى ٢/ ٨٤١ .

(٢) الكتاب ١/ ١٧٦ ، المقتضب ٤/ ٣٧٦ ، الأصول لابن السراج ٢/ ٢٢٦ ، شرح الكتاب للسيرافى ٢/ ٢١٩ ، التبصرة ١/ ٢٨٧ ، الإنصاف ٢/ ٤٢٧ ، الارتشاف ٤/ ١٨٤٢ ، حاشية الخضرى ٢/ ٤٣ ، شرح الأشمونى ٢/ ٤١٧ ، شرح التصريح ١/ ٧٣٢ ، الهمع ٢/ ٥٢٤ .

والمضاف إليه اختيارًا؛ لأنه من تمامه ، ومنزل منه منزلة التنوين ، فلا يجوز الفصل بينهما إلا بالظرف والجار والمجرور ، وهذا مذهب البصريين وعلى رأسهم سيبويه .

قال سيبويه : « ومما جاء فى الشعر وقد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قمئة [١] :

لما رَأَتْ ساتيد ما استعبرت لله دَرّ اليوم من لا مها [٢]

وقد ذكر السخاوى هذا البيت وبيتا قبله وبيتا بعده [٣] .

وقال أبو حيّة النمرى [٤] :

كما خُطَّ الكتاب بكفّ يومًا يهوديٍّ يُقاربُ أو يُزيلُ [٥]

(١) هو : عمرو بن قمئة بن ذريح بن سعد بن مالك الثعلبى (ت . ٥٤٠م) شاعر جاهلى مقدم خرج مع إمرئ القيس فى توجهه إلى قيص ، فمات فى الطريق ، كان يقال له الضائع . له ديوان شعر مطبوع . راجع : الشعر والشعراء صـ٣٨٣ ، الإعلام ٥/ ٨٣ .

(٢) البيت من السريع وهو لعمرو بن قمئة فى ديوانه صـ١٨٢ ، الكتاب ١/ ١٧٨ ، المقتضب ٤/ ٣٧٧ ، الأصول ٢/ ٢٢٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس صـ٧٦ ، شرح السيرافى ٢/ ٢١٨ ، شرح اللمع لابن برهان ١/ ٦٣ ، الإيضاح للفارقى صـ١١٦ ، التبصرة ١/ ٢٨٨ ، الإنصاف ٢/ ٤٣٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٥٣ ، شرح الرضى ٢/ ٢٨٨ ، البسيط ٢/ ٨٨٩ .
ساتيد: جبل ، ما استعبرتْ : بكت لغربتها ، والشاهد : (در اليوم من لامها) حيث أضاف (در) إلى (من) مع الفصل بينهما بالظرف (اليوم) .

(٣) ينظر : المفضل للسخاوى ٢/ ٨٩١ .

(٤) هو : الهيثم بن الربيع بن زرارة من بنى نمير بن عامر (ت . ٨٠٠م) شاعر مجيد راجز من أهل البصرة له ديوان شعر منشور فى مجلة المورد .
ينظر : الشعر والشعراء صـ٧٧٨ ، الأعلام ٨/ ١٠٣ .

(٥) البيت من الوافر وهو لأبى حية النميرى وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٧٩ ، المفضل ٢/ ٨٩٢ ، وينظر أيضًا : الإنصاف ٢/ ٤٣٢ ، شرح التصريح ٢/ ٥٩ ، الدرر ٥/ ٤٥ ، لسان العرب ٢/ ٣٩٠ عجم ، الخزن والخزانة ٤/ ٢١٩ ، المقاصد النحوية ٣/ ٤٧٠ ، وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/ ١٨٩ ، الخصائص ٢/ ٤٠٥ ، رصف المبانى صـ٦٥ ، شرح ابن عقيل صـ٤٠٣ ، المقتضب=

وهذا لا يكون فهي إلا هذا؛ لأنه ليس فى معنى فعل ولا اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل [١] .

واحتجوا أيضًا :

١ـ بأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، ألا ترى أن المضاف إليه منزل من المضاف مفنزلة التنوين ، وقد علمنا أنه لا يجوز الفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة بفاصل ما هذا بأخذ حكم الكلمة الواحدة [٢] .

٢ـ يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار المجرور فى الضرورة ؛ لأنه يتوسع فيهما مالا يتوسع فى غيرهما [٣] .

٣ـ ولو رده على السنة العرب كما سبق فى البيتين الذين ذكرهما إمام النحاة قول الآخر :

كـأنَّ أصـواتِ مِـنْ إيغـالهن بـنا أوخِرَ الميس أصواتَ الفراريج [٤]

المذهب الثانى : مذهب المجيزين :

وهم الكوفيون [٥] يرون أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور وغيرهما لضرورة الشعر .

= ٤/ ٣٧٧ ، والشاهد : (بكفٍ يومًا يهوى) حيث فصل بالظرف (يوما) بين المضاف والمضاف إليه .

(١) الكتاب ١٠/ ١٧٦ .

(٢) الإنصاف ٢/ ٤٣١ ، عدة السالك ٣/ ١٥٨ .

(٣) السابق ، ورصف المبانى صـ٦٤ .

(٤) البيت من البسيط لذى الرمّة فى ديوانه صـ٩٩٦ ، هو من شواهد الكتاب١/ ١٧٩ ، المقتضب ٤/ ٣٧٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس صـ٧٤ ، شرح السيرافى ٢/ ٢١٨ ، شرح اللمع لابن برهان ١/ ٦٣ ، التبصرة ١/ ٢٨٧ ، الإنصاف ٢/ ٤٣٣ ، رصف المبانى صـ٦٥ ، شرح الشافية الكافية ١/ ٤٣٩ ، الرضى ٢/ ٢٨٨ ، الشاهد فيه : «أصوات من إيغالهن بنا أوخر الميس» حيث فصل بين المضاف إليه بالجار والمجرور .

(٥) التبصرة ١/ ٢٨٨ ، الإنصاف ٢/ ٤٢٧ ، الارتشاف ٤/ ١٨٤٦ .

واستدل السخاوى لمذهبهم : بقول الشاعر :

فزججتهـــــا بمزجـــــةٍ زج القلـــوص أبـــى مـــزادة [١]

والتقدير : زج أبى مزادة القلوص وهو معقول . ففصل بالقلوص بين المضاف والمضاف إليه .

وقول الآخر :

فأصـــبحت بعـــد خـــطّ بهجتهـــا كـــأن فقـــرًا رســـومها قَلَـــمَا [٢]

والتقدير : بعد بهجتها ففصل بين المضاف والمضاف الذى هو «بعد» والمضاف إليه الذى هو بحجتها بالفعل الذى هو خط وتقديره فأصبحت فقرًا بعد بهجتها كأن قلما خط رسومها [٣] .

المذهب الثالث :

مذهب ابن مالك [٤] وهو أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما نصبه

---

(١) البيت من مجزوء الكامل فى شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٢/ ٢١٩ ، الإفصاح للفارقى صـ١١٦ ، الإنصاف ٢/ ٧٣٢ ، التبصرة ١/ ٢٨٨ ، شرح ابن يعيش ١/ ٥٥٦ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٠ ، شرح الرضى ٢/ ٢٨٩ ، المساعد ٢/ ٢٧٢ ، الأشمونى ٢/ ٤١٧ .

اللغة : فزججتها : طعنتها بالزج ، الزج : الحديدة فى أسفل الرمح . القلوص : الأبل الفقية المجتمعة الخلق . الشاهد قوله : (زج القلوص أبى مزاده) حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور .

(٢) البيت من المنسرح وهو بلا نسبة فى لسان العرب (خطط) والإنصاف ٢/ ٤٣١ ، الخزانة ٤/ ٤١٨ ، الشاهد : (بعد خط بهجتها) حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبى وهو خط .

(٣) الإنصاف ٢/ ٤٣٠ .

(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٣٧ ، شرح العمدة الحافظ وعدة اللافظ صـ٤٩٠ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٩ ، شرح المرادى ٢/ ٢٨٥ ، المساعد ٢/ ٣٦٨ ، شرح ابن عقيل ٣/ ٨٣ ، شفاء العليل ٢/ ٧٢٥ ، حاشية الحضرى ٢/ ٤٣ ، شرح الأشمونى ٢/ ٤١٦ ، الهمع ٢/ ٥٢٣ .

من مفعول به ، أو ظرف أو شبهه ، ويكون الفصل بالنعت ، والنداء ، والفاعل ، والفعل الملغى والمفعول لأجله جائزًا فى الضرورة مثل ما فصل فيه بينهما ـ المضاف والمضاف إليه ـ بمفعول قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [الأنعام:١٣٧] ، فى قراءة ابن عامر [١] بنصب أولاد وجر الشركاء .

وقد تعرض السخاوى [٢] لهذه الآية واختار جواز الفصل بمثل هذا وغيره ، فقال بعد أن ذكر جملة من الأبيات التى تدل على جواز الفصل قال : « وقد جاء فى كتاب الله تعالى الفصل بين المضافين بالمفعول . وذكر الآية السابقة ثم قال وحكى ابنُ الأنبارى عن العرب : « هو غلامٌ : إن شاء اللهُ أخيك » فهذا فصل بين المضافين من غير الظرف فى الكلام والاختيار دون الضرورة وقال الطرماح :

يُطفْنَ بِحوِىّ المراتِع لَمْ تُطِفْ ... بوادية مِنْ قرعِ القسىّ الكائنِ

وأنشد الأخفش والفراء :

فزججتها بمزجةٍ ... زَجّ القلوص أبى مزاده

وذكر بيت ذي الرمة السابق :

كأن أصوات ... وقال : وأنشد الكسائى :

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرةٍ ... نفى الدراهم تنقاد الصّياريفِ

بنصب الدراهم وإضافة «نفى» إلى «تنقاد» ، فحصل الفصل بين المضاف والمضاف إليه [٣] .

---

(١) ينظر : السبعة صـ٢٧٠ ، المبسوط فى القراءات العشر صـ٢٠٣ ، الإتحاف ٢/ ٣٢ .

(٢) ينظر : المفضل للسخاوى ٢/ ٨٩٠ .

(٣) المفضل للسخاوى ٢/ ٨٩٤ .

وقد أنكر الزمخشرى هذه القراءة ورد عليه السخاوى وأبو حيان وغيرها .

قال فى توجيه هذه القراءة : وقرأ ابن عامر كذلك أى ببناء زين للمجهول ، إلا أنه نصب «أولادهم» وجر «شركائهم» وفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول [١] .

واختار السخاوى [٢] مذهب الكوفيين المجيزين لجواز الفصل وهو قول الكسائى [٣] وابن الأنبارى [٤] وبه أخذ ابن مالك . قال فى شرح التسهيل [٥] .

ومن ذلك ما حكاه الكسائى : « هذا غلام والله زيد » .

وقال فى الألفية : « ولم يُعَبْ فصلُ يمين » [٦] .

وأرى أن الفصل يغير ما ذكر جائز فى ضرورة الشعر لا فى اختيار الكلام ومن ذلك الفصل بالأجنبى ، وبالنعت وبالنداء [٧] .

مثال النعت قول الشاعر :

نَجْوتُ وقد بَلَّ المرادىُّ سيفَه مِنْ ابن أبى شيخ الأباطح طالب [٨]

وقول الآخر :

---

(١) ينظر : البحر المحيط ٤/ ٢٢٩ ، شرح التسهيل ٣/ ١٣٧ ، شرح المرادى ٢/ ٢٨٧ .

(٢) المفضل للسخاوى ٢/ ٨٩٢ .

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٣٧ .

(٤) المفضل ٢/ ٨٩٢ .

(٥) شرح التسهيل ٣/ ١٣٧ ، ابن عقيل ٣/ ٨٣ .

(٦) ألفية ابن مالك .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٣/ ٨٣ .

(٨) من الطويل لمعاوية بن أبى سفيان والأصل : « من ابن أبى طالب شيخ الأباطح » وهو فى شرح عمدة الحافظ صـ٤٩٦ ، ابن عقيل ٣/ ٨٤ ، الأشمونى ٢/ ٤٢٠ ، شرح التصريح ١/ ٧٣٧ .

وفـاق كعـبُ بجـي مُنقـذٌ لـك مِـنْ تعجيـل تَهْلُكـةٍ والخلـدِ فى سـقر [1]

والأصل وفاق بجير يا كعب .

(١) البيت من البسيط لبجير بن أبى سلمى . ينظر : شرح ابن عقيل ٣/ ٨٦ ، الأشمونى ٢/ ٤٢١ ، أوضح المسالك ٣/ ١٥٨ ، الهمع ٢/ ٥٢٦ ، الشاهد قوله : (وفاق كعب بجير) حيث فصل بين المضافين بالنداء والتقدير : وفاق بجير يا كعب منقذٌ لك والمعنى : يقول لأخيه زهير إن إسلامك ينقذك من الهلكه والنار يوم القيامة .

المبحث الثانى
الظـــرف

المسألة الأولى : الظرف وسط متعلق الظرف ومتعلقة :

جاء فى القاموس : الوسط من كل شىءٍ أعد له ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة:١٤٣] ، أى عدولا خيارًا . ووسط الشىء ما بين طرفيه كأوسطه ، فإذا سكنت كانت ظرفا أو هما فيما هو مصمت كالحلقة فإذا سكنت كانت أجزاؤه متباينة ، أو كل موضع صلح فيه «بين» هو بالتسكين وإلا فبالتحريك ، والوسطى من الأصابع [١] .

وجلست وسْط القوم بالتسكين ، لأنه ظرف ، وجلست وسط الدار بالتحريك؛ لأنه اسم ، ويكون الوسط بالتسكين ظرف بمعنى بين ، يقال : جلس وسط القوم . والظرف متعلق بمحذوف وجوبا تقديره اسم فاعل . أو فعل أى مستقر أو ستقر .

والأول : اختيار جمهور البصريين وحجتهم أن المحذوف هو الخبر فى الحقيقة؛ لأن الأصل فى الخبر أن يكون رسما مفردًا . واختاره أبو حيان وابن مالك .

والثانى : اختيار السخاوى [٢] تبعًا للأخفش والفارسى [٣] وقد نقل السخاوى ذلك فقال : تقول وسْط رأسك دهن؛ لأنك خبّرت أنه استقر فى الموضع ، أَسكنت السين ونصب لأنه ظرف ، وتقول ونظر رأْسك صُلب؛ لأنه اسم غير ظرف ... وكل ما كان معه حرف خفض فقد خرج من معنى الظرف وصار اسما ، كقولك

---

(١) القاموس المحيط ٢/ ٣٩١ .

(٢) المفضل السخاوى ١/ ٦١٨، ٦١٧ .

(٣) التذييل والتكميل لأبى حيان ٢/ ١٩٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٠ ، وراجع : المفضل ١/ ٦١٨ .

ضرب فى وسط الدار ، ورجح الرضى كون المتعلق فعلا واحتج لذلك بأن الفعل عامل والأصل فى العمل للأفعال [١] .

وهو ظاهر كلام السخاوى قال : « لأنك خبَّر أنه استقر فى الموضع» [٢] .

ورجح ابن السراج كون المتعلق اسمًا قال فى الأصول : « والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبهها » [٣] .

ويفهم من كلام السخاوى أن وسْط بالتسكين ظرف وأن وسط بالفتح اسم [٤] ومذهب الجمهور ، خلاف للكوفيين بقولان كلاهما ظرف .

ويرى بعض النحويين أنه إذا حسنت فيه «فى» فوسط هنا بمعنى «فى» فحينئذ ظرف ، وإن لم يحسن فيه موضع «فى» لم يكن ظرفا ، نحو : ملأت وسط الدار قمحا . فوسط هنا مفعول به وقمحا تمييز والكوفيون لا يفرقون بينهما «وسْط ـ ووسَط» يجعلونهما ظرفين ، وقال الفراء : إذا حسنت فيه بين كان ظرفا نحو قعدت وسط القو ، وإن لم تحسن فاسم » [٥] .

هذا وقد وقع وسط ـ بالتسكين ـ مبتدأ كما حكى السخاوى عن الأخفش قوله : إن وسطًا بالتسكين قد جاء فى الشعر أسماء وفارق الظرفيه وأنشد :

أتتـــــه كـــــأن جبينـــــه صلاءَة ورس وسطها قد تعلقا [٦]

---

(١) شرح الكافية للرضى ١/ ٥٠٠ ، الخزانة ٣/ ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٦ .

(٢) المفضل ١/ ٦١٧ .

(٣) أصول النحو لابن السراج ١/ ٢٠١-٢٠٤ .

(٤) المفضل ١/ ٦١٧ .

(٥) راجع : ارتشاف الضرب صـ١٤٤٥ ، خزانة الأدب ٣/ ٩٣ ، حاشية الجمل ٢/ ٦٥ .

(٦) من الطويل للفرزدق يهجو بنت جرير وزوجها والصلاءَة : حدق الطيب ، والورث : نبت أصفر ، والشاهد فيه : وسطها قد تعلقا حيث وقعت وسط مبتدأ . انظر : ديوانه صـ١٢١ ، وآمالى ابن الشجرى ٢/ ٢٥٨ ، الهمع ٢/ ١١٤ ، الخزانة ٣/ ٩٣ .

وقال أبو حيان [١] : « لا يستعمل وسط بالتسكين مرفوعًا إلا فى الشعر ، وأنشد :

وسْـــطُه كـــالبراع أو سُرُجُ المُجَـــ سدَّلِ طورًا يخبون وطورًا يُنيرُ [٢]

وأرى أن هناك فرقًا بين التحريك والتسكين فى وسط كما قال السخاوى .

وهو ما عليه جمهور النحويين خلافا للكوفيين إلا ثعلبا «فهو يزعم أن وسط بالتحريك ظرف كالبصريين» [٣] .

قال سيبويه : « ضربت وسطه أى احتجم وسط رأسه » [٤] .

المسألة الثانية : وقوع الظرف مرفوعًا :

ظرف المكان نوعا :

الأول : محدود نحو : القرية والدار والسوق وجميع هذا لا يكون ظرفًا لشىءٍ من الأفعال إلا بـ «فى» نحو قمت فى المسجد أو فى الدار .

والثانى : غير محدود وهو كأسماء الجهات الست فوق وتحت وخلف ، فجميع هذه الأسماء المبهمة غير المحدودة تكون ظرفا لجميع الأفعال من غير أن تلحق معها «فى» تقول جلست فوق السطح وتحت الشجرة وخلفك ولهذا يخبر بظروف المكان [٥] .

---

(١) التذييل ٣/ ٤٠٢ .

(٢) من الخفيف لعدى بن زيد ، ويُروى البيت بنصب (وسطه) على الظرفية واليراع : ذباب يطير فى الليل كأنه نار ، المجدل : القصر ، والشاهد فيه تصرف وسط بوقوعها مبتدأ ينظر : ديوانه صـ٨٥ ، الهمع ٢/ ١١٥ ، الدرر ١/ ١٦٩ ، لسان العرب مادة (وسط) ، شرح التسهيل ٢/ ٢٣٠ ، ارتشاف الضرب صـ١٤٤٥ ، البحر المحيط ٦/ ٩٦ ، المساعد ١/ ٥٢٦ ، معجم شواهد النحو صـ٧٨ ، ٣٩٧ ، معجم شواهد العربية ١/ ١٧٢ ، البحر المحيط ٦/ ٩٦ .

(٣) التذييل والتكميل ٣/ ٤٠٣ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٤٥ .

(٤) الكتاب ١/ ٤١١ .

(٥) شرح عيون الإعراب للمجاشعى صـ١٤٢ تحقيق / د . عبدالفتاح سلم ط . دار المعارف .

وقسم السخاوى [١] الظروف إلى ما يستعمل ظرفا واسما كوسط وخلف وإلى ما لا يستعمل فى المكان إلا ظرفًا وذلك نحو عند وسوى وسواء ، ولدن ، دون ، أما سوى سواء فلا يستعملان إلا ظرفين وهذا إذا كان بمعنى غير ، وأما إذا كان بمعنى العدل فإنهما إسمان ، قال تعالى : ﴿فَٱنۢبِذۡ إِلَيۡهِمۡ عَلَىٰ سَوَآءٍۚ﴾ [الأنفال:٥٨] .

وإلى ما يستعمل اسما وظرفًا إلا أنه يكثر له ظرفًا ويقل استعماله اسماء . نحو الجهات الست فوق وتحت وخلف ووراء وإمام وقدام .

والقضية الخلافية هنا فى خلف وأخواته هل يقع مرفوعًا أم لا ذكر السخاوى [٢] أنه يقع مرفوعًا فى الشعر والنثر فيجوز أن تقول : عبدالله خلفُك بالرفع ، وهذا مذهب سيبويه ووافقه المازنى لكن الجرمى لم يجز رفعه إلا فى الضرورة الشعرية .

الكوفيون يمنعون الرفع فى نحو هذه القضية النحوية وحجتهم فى ذلك أنك جعلته أى «خلفُك» خبرًا عن زيد ، وزيد لا يستوعب الخلف » [٣] .

قال سيبويه : « فى باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وهى ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها كما عمل فى الدرهم عشرون إذا قلت عشرون درهمًا » [٤] .

وقال أيضًا : « أعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون أَسماءً غير ظروف بمنزلة زيد وعمرو » [٥] .

وتقول زيدٌ خلفًا وقدما فتنصبه على الظرف عند البصريين كما تقول : خلفك

---

(١) المفضل للسخاوى ١/ ٦١٨ .

(٢) انظر : المفضل للسخاوى ١/ ٦١٨-٦٢١ بتصرف واختصار .

(٣) راجع : المفضل للسخاوى ١/ ٦١٩-٦٢٢ .

(٤) الكتاب ١/ ٤٠٤ ، وراجع : ارتشاف الضرب صـ١٤٣٩ .

(٥) الكتاب ١/ ٤٠٧ .

وأمامك لا يفرقون بين المضاف والمفرد .

ومنع الكوفيون ذلك وقال متى أفردت فهى أسماء فلا يجيزون : زيدُ خلفا بالنصب وإنما يقولون زيد خلفُ بالرفع . وأجاز الزجاج ما زيد بخلفك . وتأوله الكوفيون على أن الباء بمعنى فى [١] .

والكوفيون يمنعون الرفع فى قولك : فوقَك رأْيتك . قال أبو حيان : « ونص الأخفش على أن العرب تقول : فوقَك رأيتك وتحتك رجلاك فينصبونه » [٢] وما جاء من كلام العرب مرفوعًا .

تأولوه ، قال السخاوى [٣] : « وتأول ثعلب بيت لبيد [٤] :

فعدت كلا الفرجين تحسب أَنه مولى المخافة خلفُها وأمامُها [٥]

وأجاز الزجاج ما زيدُ بخلفِك ، وله معنيان : أن يكون الباء بمعنى «فى» . أو يكون على زيادة اباء .

وفى رفع (خلفُها) و(أمامُها) من قول لبيد السابق تأويلات عدة .

---

(١) راجع : المفضل ١/ ٦٢٤ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٥١ .

(٣) ينظر : المفضل ١/ ٦٢٣ .

(٤) هو : لبيد بن ربيعه العامرى الشاعر ، ت . ٤١هـ ، أبو عقيل ، قدم على النبى ﷺ سنه وقومه بنو جعفر بن كلاب ، فأسلم وحسن إسلامه . الاستيعاب ٣/ ٣٩٢ ، أسد الغابة ٤/ ٥١٩ .
والبيت من الكامل وهو للبيد بن ربيعة فى ديوانه صـ٣١١ ، الدرر ٣/ ١١٧ ، شرح شواهد الإيضاح صـ١٧٠ ، شرح المفصل ٢/ ١٢٩ ، الكتاب ١/ ٤٠٧ ، المقتضب ٤/ ٣٤١ ، الشاهد فيه قوله : «خلفها وأمامها» بالرفع بدلاً من المبتدأ (كلا) والثانى معطوف عليه ، فدل ذلك على أن «خلف» و(إمام) من الظروف المنصرفة التى تخرج أحيانًا عن النصب على الظرفية وعلى الجر بـ (من) متأثرة بالعوامل .

(٥) ينظر : المفضل ١/ ٦٢٠-٦٢٣ بتصرف .

الأول : أن يكون خبر مبتدأ محذوف أى هما خلفُها وأمامُها .

والثانى : أن تجعل الهاء فى (أنه) ضمير الشأن والقصة ، فيكون مولى المخافة مبتدأ وخبره خلفها وأمامُها والمبتدأ وخبره فى موضع خبر(أن) .

الثالث : أن يكون خلفها وإمامها عطف بيان لقوله كلا الفرجين .

الرابع : أن ترفع(كلا) بالابتداء ويكون الخبر (تحسب أنه مولى المخافة) ويكون خلفها وأمامها على هذا بدلاً من (كلا) والتقدير : قعدت وكلا الفرجين خلفها وأمامها ، يظن أنه مولى المخافة ، فيكون كلا وخبره فى موضع نصب على الحال ، وأجاز بعضهم أن كلا فى موضع نصب ظرف ومنعه الفارسى لأنه مختص .

وأجاز بعض النحويين الرفع نص عليه أبو حيان . قال فى الارتشاف : «بعض النحاة يقولون : فوقُك رأسُك ، وفوقك قلنسوتك بالرفع ، فاجازوا الرفع فيما أخبروا به عن رأس والرجل» [(١)] .

والبصريون لا يفرفون بني المضاف والمفرد فينصوبه فى كل حال ويقولون : زيد خلفا وقداما كما تقول خلفك . ينصف على الظرف ومنع الكوفيون ذلك ، وقالوا متى أفردت فهى أسماء ليست ظروفًا [(٢)] ، وأما ما يكثر استعماله ويقل استعماله ظرفا فنحو : الناحية ، والفرسخ والميل ، والبريد . والمذهب ، والمجلس ، والمكان ، والموضع والغربى والشمالى والشرقى والجنوبى فهذه تدخل عليها العوامل فترفع وتخفض ويستعمل أيضًا ظروفا كقول جرير :

هَبَّت جَنُوبًا فَذِكْرى ما ذكرتُكم عند الصَّفَاةِ التى شرقِىّ حَوْرانَا [(٣)]

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٥١ .

(٢) المفضل ١/ ٦٢٤ .

(٣) البيت من البسيط ، والصفاة : الصّخرة ، وحوران بلد بالشام وأراد ذكرى ذكرتكم و(ما) زائدة ، وأراد هبّت الريح جنوبا . وجنوبا منصوب على الحال والمعنى أنه لما هبت الريح من ناحية من يحبه=

وقالوا : ساروا يمينا وشمالا ، وقال عمرو بن كلثوم [١] :

صـــددتِ الكـــأْسَ عنـــا أمَّ عمـــرو وكـــأن الكـــأْس مجزهـــا اليمينـــا [٢]

أى على ذاتِ اليمين [٣] .

= تذكره وحنّ إليه . راجع : ديوان جرير صـ٥٦٦ ، الكتاب لسيبويه ١/ ٩٣ ، شرح أبيات الكتاب للسيرافى ١/ ١٩٨ .

(١) هو : عمرو بن كلثوم بن عمرو بن مالك بن عتاب بن ربيعة بن زهير أبو عباد شاعر جاهلى ، ت . ٤٠ ق .م ، ولد فى شمالى جزيرة العرب فى بلاد ربيعة ، كان من أعز الناس نفسًا ، من آثارة : معلقة . الشعر والشعراء ١/ ٢٢٨ ، معجم الشعراء للمرزبانى صـ٦ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو فى ديوانه صـ٦٥ ، شرح شواهد الإيضاح صـ١٧٢ ، الكتاب ١/ ٢٢٢ ، ٤٠٥ ، لسان العرب ١٣/ ٢٤٤ ، خزانة الآدب ٨/ ٢٧٢ ، الدرر ٣/ ٨٧ ، وبلا نسبة فى شرح شذور الذهب صـ٣٠٢ ، همع الهوامع ١/ ٢٠١ .

والشاهد فيه قوله : (اليمينا) حيث نصبه على الظرفية ، وهو ظرف مبهم .

(٣) المفضل ١/ ٦٢٣ .